الموقف العراقي تجاه القضية العمانية (1958-1966)
دراسة تاريخية

م/ فضيلة اسماعيل رحيم / الجامعة المستنصرية/كلية التربية / قسم التاريخ

المستخلص

بدء اهتمام الباحثين والاكاديميين بدراسة تاريخ سلطنة عمان ، دراسة مستفيضة ومعمقة ، لعدة اسباب جوهرية ياتي في مقدمتها الوثائق التاريخية البريطانية والامريكية منها، والتي كشفت للعلن في السنوات الاخيرة ، فضلا عن ان تاريخ عُمان يستحق الدراسة والتحقق بسبب الدور الريادي الذي لعبته عمان في تاريخ الخليج العربي .

ويمكن الان فهم الموقف العراقي من قضية عمان ونخلص بانه مر بمراحل عديدة ومعقدة ، ففي العهد الملكي لم يكن القرار السياسي بيد الحكومة العراقية ، بل كان يماشي السياسة الخارجية البريطانية ، وذلك لاسباب عديدة اهمها المعاهدات والاحلاف التي ارتبط بها العراق مع بريطانيا والتي كبلت السياسة الخارجية العراقية واصابتها بالشلل .

المقدمة

في الاونة الاخيرة ، بدأ اهتمام الباحثين والاكاديميين بدراسة تاريخ سلطنة عمان ، دراسة مستفيضة ومعمقة ، لعدة اسباب جوهرية ياتي في مقدمتها الوثائق التاريخية البريطانية والامريكية منها، والتي كشفت للعلن في السنوات الاخيرة .

فضلا عن ان تاريخ عُمان يستحق الدراسة والتحقق بسبب الدور الريادي الذي لعبته عمان في مقاومة الغزو الاوربي للخليج العربي والذي جعل من عُمان قبلة المقاومة العربية.

وفي هذه الدراسة نسلط الضوء على موقف الحكومة العراقية من النزاع العُماني بين مسقط وعُمان والذي بدأت شرارته الاولى عام 1954 ، وحتى 13 نيسان 1966 وهو نهاية حكم الرئيس عبد السلام محمد عارف في العراق .

جاءت الدراسة في ثلاثة مباحث عني المبحث الاول بدراسة جذور القضية العمانية والموقف البريطاني منها، في حين سلط المبحث الثاني الضوء على موقف الحكومة العراقية من القضية العمانية سواء في العهد الملكي ام الحكم الجمهوري الاول الذي انبثق بعد ثورة 14 تموز 1958 .

اما المبحث الثالث ، فقد كرس لدراسة الموقف العراقي بعد انقلاب 8 شباط 1963 واجراءات الحكومة العراقية وموقفها من القضية العمانية ولغاية نهاية حكم عبد السلام محمد عارف.

اعتمدت الدراسة بالدرجة الاساس على ما موجود من وثائق وزارة الخارجية العراقية المحفوظة في دار الكتب والوثائق في بغداد. وعلى الرغم من قلة الموجود من الوثائق ، الا انها كانت كافية لفهم الموقف العراقي من قضية عمان ، هذا فضلا عن الكتب والمصادر التي خاضت في هذا الموضوع والتي اهتمت بدراسة سياسة العراق الخارجية في العهد الملكي مثل كتاب فكرت نامق عبد الفتاح وكتاب الدكتور قحطان احمد سلمان عن السياسة الخارجية العراقية من عام 1958 وحتى عام 1963 . وكان هذان الكتابين بحق خير معين لفهم طبيعة المرحلة السياسية والظروف المعقدة التي قادت الحكومة العراقية لاتخاذ موقف معين من القضية العمانية.

المبحث الاول : جذور القضية العمانية.

بعد وفاة الامام محمد بن عبد الله الخليلي[1] عام 1954، بويع الامام غالب بن علي الأباضي[2] يوم الاثنين الموافق2 أيار1954، ولد ذلك خلافاً سياسياً مع السلطان سعيد بن تيمور [3] سلطان مسقط[4] .

الذي جعل البلاد تعيش في حالة تخلف سادت كل من مسقط وعمان بشكل عام واقليم ظفار على وجه الخصوص فضلاً عن الضرائب الباهضة والمتنوعة التي أثقلت كاهل العمانيين الذين كانوا يعيشون في عزلة شبه تامة عن العالم الخارجي والمحيط الاقليمي[5].

فضلاً عن ذلك فأن ثمة عوامل أخرى عززت الخلافات السياسية بين السلطان سعيد والامام غالب إلا وهو العامل الخارجي المتمثل بالنفوذ البريطاني، حيث لعبت الاخيرة دوراً في دق أسفين ما بين وحدة عمان ومسقط.

بدأت بريطانيا تفتعل المشاكل منذ عام 1953، عندما منحت عمان امتيازاً لشركة النفط البريطانية[6]للتنقيب عن البترول وعلى الرغم من أن الشركة اكتشفت البترول ولكن بكميات قليلة في منطقة الفهود، الامر الذي أثار حفيظة الامام محمد بن عبد الله الخليلي الذي كان يرى أن الشركة البريطانية(غير موثوق بمصداقيتها)، وان غرضها نهب ثروات البلاد[7].

أسر البريطانيون هذا الموقف داخل نفوسهم وبعد وفاة الامام محمد ومبايعة الامام غالب وقفت بريطانيا الى جانب السلطان سعيد بن تيمور سلطان مسقط لاسيما بعد اعلان الامام غالب ان العمليات النفطية

البريطانية ماهو الا مس باستقلال عمان وسيادة الامامة وخرقاً لمعاهدة السيب[8].

ودعا الامام الى اعداد العدة والتهيؤ لمواجهة بريطانيا عسكرياً وطرد الشركة النفطية من الاراضي العمانية[9].

أستعدت بريطانيا لمواجهة عسكرية محتملة واتخذت التدابير اللازمة لذلك، وشكلت قوة من المرتزقة الهنود تحت أمرة ضباط بريطانيين لحماية الشركة النفطية أطلق عليها(قوة مشاة مسقط وعمان) مهمتها حماية الآبار النفطية والتصدي لاي عدوان يقوم به رجال الامام والقضاء عليهم وعلى نظام الامامة برمته وضيم عمان الى سلطنة مسقط[10].

وفي الشهر الاخير من عام1954، غزت قوات السلطان سعيد بن تيمور بالتعاون مع القوات البريطانية مدينة(عبري) وبعد معارك طاحنة تمكنت القوات الغازية من احتلال المدينة وأستباحت الحرمات والممتلكات، بعدها تقدمت القوات الغازية الى مدينة(نزوه) عاصمة الامام واحتلتها مطلع عام1955 بعد معركة شرسة استبسل بها جيش الامام ولكن الفارق في التجهيزات العسكرية والمعدات رجح الكفة لصالح القوات البريطانية وقوات السلطان سعيد، وقد سميت تلك المعركة بمعركة نزوة[11].

بعد ذلك اذاع الامام غالب بياناً دعا فيه العمانيين الى التلاحم والالتفاف حول الامامه ومقارعة البريطانيين الغازيين، كما ناشد الملوك والزعماء العرب للتدخل على الفور ووضع حد للانتهاكات التي تمارسها القوات الغازية ضد ابناء الشعب العماني[12].

وفي صيف عام 1957 تجدد القتال بين الطرفين، وقد قاد الثوار العمانيون معارك عنيفة ضد الاحتلال البريطاني وقوات السلطان سعيد أنتهت بلجوء الامام وقادة الثورة الى خارج عمان، لكن المعارك لم تتوقف[13].

لجأ الامام غالب الى المملكة العربية السعودية وأقام في مدينة الدمام ومن هناك بدء بقيادة الثورة والاتصال بقادة الدول العربية والاقليمية لتعريف العالم بقضيته العادلة وايصال صوت الشعب العماني للمحافل الدولية، وقد توجهت أنظاره في بداية الامر الى الدول العربية التي كان يأمل منها المساعدة كالقاهرة وبغداد.

المبحث الثاني : موقف العراق من القضية العمانية في العهد الملكي

على الرغم من اهمية الخليج العربي الاستراتيجية، الا ان الحكومة العراقية أهملت تلك الاهمية بسبب ضغط الاستعمار البريطاني عليها، ولم تقم بتقديم أية مساعدات لدول الخليج العربي بل اتحدت مساعيها السياسية مع السياسة الاستعمارية البريطانية في مقاومة حركات التحرر العربية التي كانت قائمة في ذلك الوقت بهدف المحافظة على المصالح الانكلو – امريكية في المنطقة[14].

كان موقف الحكومة العراقية منذ بداية النزاع موقفاً سلبياً، اذ اعلنت ان النزاع القائم في عمان حالياً هو قضية داخلية تخص الشعب العماني وحده و لكنها عادت وايدت السلطان سعيد بن تيمور(15) ، وهذا ان دل على شيء فانه يدل على مدى التخبط والتشظي في السياسة الخارجية العراقية وقت ذاك. ونرى ان ذلك يرجع كون سعيد بن تيمور سلطان عمان كان يأييد بريطانيا لذلك لاقى تأييد الحكومة العراقية.

ولم يقف الامر عند ذلك الحد، بل تعداه الى اقدام نائب رئيس الوزراء العراقي ووزير الخارجية وكالة أحمد مختار بابان[15]. عام 1957على منع اعطاء سمة الدخول للشيخ صالح بن عيسى الحارثي ممثل امام عمان للحيلولة دون الدخول الى العراق [16]. بسبب اندلاع الثورة التحررية في عمان ضد بريطانيا[17].

بادرت الحكومة العراقية بتقديم الدعوة لامام عمان لزيارة بغداد، بغية أقناعه للانضمام الى حلف بغداد[18]. لكن الامام رفض رفضاً قاطعاً الارتباط بأي حلف من الاحلاف[19].

قاد هذا الموقف الحكومة العراقية الى معارضة انضمام عمان الى جامعة الدول العربية، فقد ارسلت وزارة الخارجية الى الوفد العراقي في اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية عام 1957"بعدم افساح المجال لبحث قضية انضمام عمان لهذه الجامعة وأن رأي العراق في هذا الصدد قطعي، وفي حالة عرضه على الجمعية العمومية للامم المتحدة فهي رأت بأنه من المصلحة عدم أثارته في ذلك الوقت" [20]. واكدت البرقية ايضاً على "ضرورة قيام هذا الوفد بتشجيع الاتجاه اللبناني والليبي والاردني والسوداني والذي يهدف الى عدم الاهتمام بأدراج هذه القضية على جدول اعمال الهيئة الدولية وذلك الى وقت انجلاء الوضع السياسي بصورة عامة والعمل في اطار اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية وعلى اتخاذ قرار بترك الامر لرؤساء وفود الدول العربية في نيويورك على ضوء ماجدً من ظروف"[21].

ولكن في 13 آب 1957 تغير الموقف العراقي تجاه قضية عمان ويعود السبب في ذلك الى تغير السياسة البريطانية في الخليج العربي، لذا تبنى العراق عرض قضية عمان على مجلس الامن الدولي وقدم المندوب العراقي عبد المجيد عباس[22]، مذكرة الى المجلس نبه فيها الى ان المشروع العراقي يهدف الى حل النزاع المسلح في عمان والذي من شأنه أن يعرض السلم والامن الى الخطر، وشرح ابعاد القضية ، لكن المندوب البريطاني أنكر وجود عدوان على عمان ورفض بشدة التهمة الموجهة الى بلاده واعتبر عمان جزء من سلطنة مسقط، وبعد مناقشات مطولة لم ينل المشروع العراقي الاكثرية اللازمة لادراجه في جدول الاعمال[23] .

موقف العراق من القضية العمانية بعد ثورة 14 تموز 1858

ومع قيام ثورة 14 تموز، زاد الدعم العراقي لقضية عمان ، ففي 6 تشرين الاول 1958 أجتمع رؤوساء الوفود العربية مع الامين العام لجامعة الدول العربية محمد عبد الخالق حسونه[24] في نيويورك لبحث الخطوات الواجب اتخاذها لعرض القضية في الامم المتحدة ثم أرتاوا تأجيل عرضها في الاجتماعات التالية[25].

وفي الدورة (14) دعا وزير الخارجية العراقي هاشم جواد[26] الامم المتحدة الى الانتباه الى ما يجري في هذا الجزء من العالم حيث " تقضي الجيوش والاسلحة الفتاكة على الارواح كل يوم وتقوم بريطانيا بعمليات عسكرية منظمة في عمان لكي تفرض سيطرتها على هذه البلاد ولكي تحول بين الشعب العربي في هذه المنطقة وبين اسماع صوته في العالم"[27]. وطالب بالتحقيق في فعاليات بريطانيا واسباب استمرار الحماية البريطانية فيها.

ولكن لم يجر بحث القضية في هذه الدورة رغم توصية جامعة الدول العربية بذلك بسبب تأخر وصول الوفد العماني وفوات الاوان، وفي الدورة (15) عام 1960، أدرجت القضية ضمن جدول اعمال المجلس رغم اعتراض مندوب بريطانيا واعلن المندوب العراقي الدكتور عدنان الباجه جي[28] أسفه لذلك الاعتراض واشار الى انها " مشكلة شعب ابتلى بالاستعمار وهو يكافح منذ عام 1955، بعد استنفاذ الوسائل الدبلوماسية ، واشار الى الشكوى المقدمة عام 1957 الى مجلس الامن وان النزاع ليس داخلياً وانما خارجي والا فكيف يتدخل البريطانيون في نزاع داخلي واوضح ان السبب هو رفض عمان اعطاء الانكليز امتيازات نفطية" [29]

واصل العراق دعمه للعمانيين في كفاحهم ضد الاحتلال البريطاني تماشياً مع سياسة العراق في الدفاع عن حقوق العمانيين ومساعدة ابناء عمان على مواصلة الكفاح في سبيل التحرر والاستقلال، عليه، قرر مجلس الوزراء العراقي مساعدة المجاهدين العمانيين بكميات من الاسلحة والاعتدة تساعدهم في استمرار الكفاح، تسلم الى ممثلهم في بغداد على دفعات عدة، كما قرر المجلس رصد مبلغ قدره ما يعادل ربع مليون ربية تدفع من قبل وزارة المالية العراقية الى الإمام غالب بن علي امام عمان واتخاذ التدابير اللازمة لدعم موقفهم السياسي على الصعد العربية والدولية لنيل استقلالهم[30].

وفي عام 1960 وافق مجلس الوزراء على تقديم مساعدة مالية عمان اربعمائة وواحد وتسعين ديناراً وستمائة وخمسة وعشرين فلساً الى المجاهدين العمانيين لدعمهم ماديا[31].

وقد واصل العراق مساندة القضية العمانية في المحافل الدولية ، وقد ناقشت اللجنة السياسية الخاصة موضوع عمان في 19 حزيران 1961 وتحدث المندوبون العرب وشجبوا العدوان البريطاني وقال وزير الخارجية العراقي هاشم جواد "ان مجرد ادراج القضية في جدول الاعمال يفند مزاعم بريطانيا بان القضية لاتحتاج الى الادراج والمناقشة وانه في الوقت الذي اقرت الجمعية العامة قرار اعلان منح الاستقلال للاقطار والشعوب المستعمرة لاتتمكن بريطانيا ان تهمل ذلك القرار الهام"[32]. ثم اشار الى المفاوضات بين الجانبين عام 1961 وطلب العمانيون الاعتراف بسيادة عمان على اراضيها واعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل العدوان البريطاني ودفع التعويضات لهم واطلاق سراح المعتقلين ودعا الى ارسال لجنة تحقيق حيادية الى عمان للتأكد من حقيقة (السلام الذي يسود في المنطقة) الذي تدعيه بريطانيا[33].

تقدمت الدول الاسيوية والافريقية بمشروع قرار يدعو الى تذكير الجمعية العامة بقرار منح الاستقلال للشعوب وللاقطار المستعمرة والاعتراف بحق الشعب العماني في تقرير مصيره وسحب القوات الاجنبية من عمان ودعوة الطرفين لحل خلافاتهما سلمياً وفي يوم21حزيران 1961وهو أخر يوم لدورة الامم المتحدة تقرر تأجيل بحث الموضوع الى الدورة القادمة[34] .

وفي مستهل الدورة (16) التي عقدت في 7 اذار 1962 القى هاشم جواد وزير الخارجية العراقي كلمة امام الجمعية العامة قال فيها : "أن بريطانيا فرضت ستاراً كثيفاً ليبقى العالم جاهلاً بالمأساة التي يعانيها هذا الشعب الصغير ولم تسمح لاي مراسل بريطاني أو امريكي بأن يزور

المنطقة، في الوقت الذي تستمر فيه اعمال الأبادة التي يقوم بها الجيش النظامي وانه منذ سنة1954 عقد سلطان مسقط الذي هو صنيعة بايدي البريطانيين اتفاقية مع شركة تطوير النفط في عمان وهو من فروع شركة نفط العراق لاستغلال مصادر النفط وتملك جيشاً خاصاً يدعى قوة مسقط-عمان الحقلية وبقيادة ضباط مرتزقة وان هذا الجيش والقوات البريطانية يحاربان الشعب العماني"[35].

وفي27تشرين الثاني1961 ناقشت اللجنة السياسية الموضوع رغم اعتراض المندوب البريطاني كعادته حيث رد عليه المندوب العراقي الدكتور عدنان الباجه جي بكلمة جاء فيها : " ان المشكلة استعمارية وتتعلق بسياسة بريطانيا في الخليج العربي ومطامعها في النفط العربي ولاصحة لادعاء بريطانيا بعدم وجود دولة عمانية ، اذ ان الوقائع التاريخية تفنده وبينها رسائل بريطانية رسمية موجهة الى امام عمان في عام 1919 لا الى سلطان مسقط تهددها فيها بالحصار الاقتصادي اذا لم تذعن لطلباتها ، فضلا عن معاهدة السيب التي ظلت قائمة حتى عام 1954 عندما بدء النزاع اثر مشروع شركة بريطانية بالتنقيب عن النفط مناطق تعود لامامة عمان بعد ان حصلت على امتياز بالتنقيب من سلطان مسقط وبعد ان رفض امام عمان تصديقه وقد ساند المندوبون العرب وعززوا وجهات نظرهم بالوثائق والحجج وفي 4 كانون الاول1961وافقت اللجنة على مشروع قرار يؤيد كفاح عمان غير ان المشروع لم يحصل على الاغلبية اللازمة في الجمعية العامة[36].

وفي الدورة (17) التي عقدت في 13 ايلول 1962 ألقى نائب امام عمان الشيخ صالح بن عيسى خطاباً عن قضية بلاده وتحدث المندوبون العرب والمندوب العراقي عدنان الباجه جي الذي هاجم المندوب البريطاني بشدة بسبب عدم اتخاذها اية خطوة لانهاء سياستها التعسفية ازاء الشعب العماني وامتهان حقوقه الشرعية وسخر من ادعائاته باستقرار السلام في المنطقة[37].

وقد قدم في هذه الدورة مشروع قرار اسيوي افريقي يتضمن الاعتراف بحق الشعب العماني في الاستقلال وتقرير مصيره والانسحاب البريطاني منها وتسوية الخلافات بالطرق السلمية بموجب اغراض الميثاق ورغم نجاح القرار في اللجنة السياسية الا انه لم يحصل على اغلبية الثلثين المطلوبة في الجمعية العامة بسبب نفوذ الدول الاستعمارية المؤيدة لبريطانيا فسقط المشروع[38].

رغم ذلك استمر العراق في دعمه ومساندته للقضية العمانية ففي اواخر اذار1962 فتح مكتب للامامة في بغداد وبدء يصدر نشرات وكتب لتوضيح القضية العمانية، وزار طالب بن علي[39] شقيق الامام بغداد في4شباط1963 حيث سلم رسالة خطية الى الزعيم عبد الكريم قاسم تضمنت شكر عمان للمساعدات العراقية في مختلف المجالات[40].

المبحث الثالث : الموقف العراقي من القضية العمانية من 8 شباط 1963 حتى 13 نيسان 1966 .

شهد العراق مرحلة جديدة من تاريخه في 8 شباط 1963 عندما تم انهاء عبد الكريم قاسم من سدة الحكم ، وتولى مجلس قيادة الثورة[41] ، زمام الامور في البلاد ، واعلن في بيانه الاول (تمسكه بمبادئ الامم المتحدة والالتزام بالعهود والمواثيق الدولية والمساهمة في تدعيم السلام العالمي، ومكافحة الاستعمار بانتهاج سياسة عدم الانحياز والالتزام بمقررات باندونغ)[42] .

وفي 8 شباط 1963 ، اكد وزير الخارجية العراقي طالب حسين شبيب[43] أن " الحكومة العراقية تسعى الى تقوية الروابط الاخوية وتمتين اسس الصداقة مع الدول العربية، وتشجيع الحركات المناهضة للاستعمار ودعم القضية العمانية وقضية فلسطين السليبة"[44].

كانت المسالة العمانية مدار بحث في المفاوضات التي عقدها السفير العراقي في لندن عبد الرحمن البزاز[45] مع وزير الخارجية البريطاني اللورد هيوم Lord Haeom[46] الذي نصح السفير العراقي بعدم زج بلاده في الصراعات السياسية التي تحدث في منطقة الخليج العربي ، لاسيما دعم الحكومة العراقية السابقة للامام غالب بن علي ، وكذلك حث اللورد هيوم السفير العراقي بعدم التدخل في قضية جنوب اليمن المحتل[47] .

وعلى ما يبدو ، ان الحكومة العراقية اخذت بالنصيحة ، فاقدمت في 6 نيسان 1963 الى غلق مكتب الامام غالب في بغداد ، وغلق مقر الطلبة العمانيين في منطقة الوزيرية ببغداد واجبرت الطلبة على مغادرة مقاعد الدراسة[48]

ابلغت وزارة الخارجية العراقية مندوبها لدى الجامعة العربية شكري صالح زكي[49] ، والدكتور كاظم محسن خلف[50] ، مندوب العراق الدائم لدى الامم المتحدة بالتحفظ على اية قرارات تصدر بشأن النزاع الايراني حول قضية الجزر العربية الثلاث طنب الكبرى والصغرى وابو موسى[51] ، والحال ينطبق كذلك على قضية الصراع العماني مع بريطانيا وقضية جنوب اليمن[52] . واغلب الظن ان اجراءات الحكومة تلك كانت تهدف بالدرجة الاساس الى ابعاد العراق ولو مرحليا عن اية نزاعات في المنطقة من اجل كسب وتأييد الدول العربية والاجنبية في الحكومة العراقية الجديدة التي كان هدفها الاول تحقيق الوحدة بين مصر والعراق، لاسيما وان الخطوة الاولى كانت قد بدأت في 14 اذار 1963[53].

ان خطوات الحكومة العراقية انذاك كشفت بما لايقبل الشك زيف الادعاءات التي تذرعت بها والشعارات الوطنية والقومية التي نادت بها[54].

مع وفاة الرئيس عبد السلام محمد عارف[55] في 13 نيسان 1966 ، دخل العراق في مرحلة جديدة اخرى في تاريخه السياسي.

الخاتمـــــة

يمكننا الان فهم الموقف العراقي من قضـية عمـان ونخلـص بانـه مـر بمراحل عديدة ومعقدة ، ففي العهد الملكـي لـم يكـن القـرار السياسـي بيـد الحكومة العراقية ، بل كان يماشـي السياسـة الخارجيـة البريطانيـة ، وذلـك لاسباب عديدة اهمها المعاهدات والاحـلاف التـي ارتـبط بهـا العـراق مـع بريطانيا والتي كبلت السياسة الخارجية العراقية واصابتها بالشلل .

ولكن الموقف تغير مع زوال العهد الملكي ومجـئ حكومـة عبـد الكـريم قاسم 1958 التي طبقت الشعارات التي جـاءت بهـا قـولاً وفعـلاً ، لـذلك انتهجت الحكومة العراقية موقفـاً وطنيـاً تجـاه عمـان وقـدمت المسـاعدات وسخرت كل الامكانيات من اجل الشعب العمـاني فـي قضـيته العادلـة مـع الاحتلال البريطاني وهـذا مـا كـان يرفضـه البريطـانيون فبـدءت تحـوك الدسائس والمؤامرات بغية التخلص من قادة الثـورة وعلـى رأسـهم الـزعيم عبد الكريم قاسم، ولقد تم لهم ذلك صبيحة الثامن من شباط 1963.

وعلى الرغم مـن ان القـادة الجـدد نـادوا بالشـعارات قوميـة ، الا ان الواقع كان عكس ذلك تماماً، فلـم تقـدم حكومـة عبـد السـلام عـارف ايـة مساعدات الى الشعب العماني الذي كان يعـاني الامـرين مـن سـطوة الالـة الحربية البريطانية الفتاكة والمواقـف العربيـة الهزيلـة التـي كانـت تحـابي سلطان مسقط .

ان حكومة عبد السلام عارف كانت تتستر وراء شعارات الوحدة القومية مع مصر تاركةً قضايا عربية أشد أهمية من قضية الوحدة ، الا وهي القضية العمانية.

هوامش البحث ومصادر

(1) ولد الامام محمد بن عبد الله بولاية سمائل سنة 1899، نشأ في كنف والده العلامة عبد الله بن سعيد، وانتقل بعد ذلك الى وادي محرم حيث بويع بالامامة هناك عندما اجتمع العلماء والاعيان بجامع نزوة بعد استشهاد الامام سالم بن راشد الخروصي، عام 1919، ابدى مرونة في ادارة شؤون الحكم ونجح في التفاوض من اجل توقيع اتفاقية السيب التي كانت تعد في حينها نصراً للعمانين في استعادة الحقوق الشرعية من سلطان مسقط وتظمنت ادارة شؤون الدولة العمانية. ينظر: اسماعيل بن ابراهيم بن سعيد السرخي، قلائد المرجان في ذكر السيرة العطرة لائمة عمان، منشورات وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط 1983، ص611.

(2) تضاربت الاراء في تحديد العام الذي ولد فيه الامام غالب بن علي فهناك مصادر تشير الى أن ولادته كانت عام 1908 في حين أشارت مصادر أخرى ان ولادته كانت 1912، ولكن على الارجح ان تولده الحقيقي هو 1908 في بلاد سيت بولاية بهلاء العمانية، درس على يد أمهر شيوخ عصره وتعلم الحديث والمنطق والتفسير، سار على نهج السابقين في الورع والتقوى وأقامة حدود الشريعة الاسلامية، بويع بالامامة عام 1954 وكان يهدف الى الانفتاح مع دول العالم ليواكب التقدم والتطور، لكن قيادته للثورة العمانية حالت دون ذلك، توفي في المملكة العربية السعودية عام 2009 .ينظر: خالد السعدون، التاريخ السياسي للخليج العربي منذ اقدم حضاراته حتى سنة 1971، بيروت، 2012، ص199-200.

(3) ولد في مسقط يوم 13 آب 1910 وقد ارسله والده تيمور بن فيصل الى الكتاب ليتعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم ، وقد تتلمذ على يد ابرز شيوخ عصره في ذلك الوقت وبعد ان اشتد عوده ارسله والده الى بغداد ليلتحق بالثانوية المركزية بين عامي

1927-1928 وبعد حصوله على الشهادة الثانوية شد الرحال الى مدينة أجمير شريف في الهند ليلتحق طالباً في كلية مابو وبعد تخرجه عاد الى مسقط تراس مجلس الوزراء عام 1930 وقد واجه مشاكل داخلية وخارجية اهمها الازمة المالية . تنحى عن الحكم عام 1970 . ينظر : جان جاك بيربي ، جزيرة العرب ، ترجمة نجدة هاجر وسعيد الغز ، بيروت ، 1971، ص 164.

(4) المصدر نفسه ، ص 166.

(5) خالد السعدون ، المصدر السابق، ص 207.

(6) محمود فهمي الشرقاوي، الامتيازات النفطية الاجنبية في الوطن العربي، المجلس الاقتصادي العربي، القاهرة، 1974، ص63.

(7) د. صلاح العقاد ، الاستعمار البريطاني في الخليج العربي، القاهرة ، 1959 ، ص33.

(8) وقعت المعاهدة في25 أيلول1920 بين السلطان تيمور بن فيصل البوسعيدي وبين الامام محمد بن عبد الله الخليلي تقرر فيها تقسيم البلاد بين اقليم الساحل(سلطنة مسقط) واقليم الداخل(امامةعمان) وقد وضعت هذه المعاهدة حداً للصراع الذي كان يدور بين انصار السلطان والامام. تكونت المعاهدة من ثمانية بنود وهي:

1- ان لايؤخذ زيادة لا تتجاوز خمسة بالمائة عن كل ما يرد من عمان من بضائع وسلع.
2- يتمتع جميع العمانين بالحرية والامن داخل الساحل العماني.
3- ترفع جميع الرسوم المفروضة على الداخلين والخارجين في مسقط ومطرح.
4- تمتنع حكومة السلطان عن ايواء المذنبين والهاربين العمانين وان ترجعه الى عمان حتى ما طلبوه وان لا يتدخل السلطان في الشؤون الداخلية العمانية.
5- تتمتع القبائل والمشايخ بالامن والصلح مع حكومة السلطان وان لا يهاجموا بلاد الساحل ولا يتدخلوا في شؤون حكومته.
6- يتمتع المسافرون الى عمان بالحرية التامة ولا تفرض عليهم أية رسوم وضرائب ولهم الامن.
7- كل مذنب يهرب من حكومة السلطان يطردونه ولا يأونه.

8- ان تكون دعاوى التجار وغيرهم من العمانيين تسمع ويفصل فيها بموجب الحكم الشرعي. ينظر: بدر الدين عباس، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث المعاصر ، الكويت، 1988، ص73 وما بعدها

(9) صلاح العقاد ، المصدر السابق ، ص 37.

(10) Peterson, Britain and Arab Gulf, new York, 2009, P. 277.

(11) محمود علي الداود، التطور السياسي لقضية عمان، ط2، 1964، ص76.

(12) فريد هاليداي، المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية، ترجمة محمد احمد الرميحي، الكويت، 1976، ص221.

(13) Peterson, Op.Cit , P. 279.

(14) فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953-1958، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، بغداد، 1981، ص153.

(15) ولد في بغداد عام 1901، انهى دراسته فيها وانتمى الى سلك القضاء سنة 1926 اذ عين قاضياً في الموصل والكوت وبغداد سنة 1936، تولى وزارة العدلية اربع مرات كذلك تولى رئاسة الديوان الملكي اكثر من سبع مرات تولى منصب رئيس الوزراء اواخر العهد الملكي فلم تدم وزارته أقل من شهرين، اعتقل بعد ثورة 14 تموز 1958 وحكم عليه بالاعدام شنقاً وقد خفف الى السجن المؤبد أطلق سراحه في 14 تموز 1961 وغادر العراق الى اسبانيا ومن ثم الى تونس ثم استقر في لبنان، غادر سويسرا للعلاج ومن ثم الى المانيا حيث توفي في بون في 24 تشرين الاول 1976. ينظر: مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج2، دار الحكمة، لندن 2004، ص281.

(16) دار الكتب والوثائق ، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/4465، برقية وزارة الخارجية الى السفارة العراقية في القاهرة، سري ، العدد 134، بتاريخ 17 ايلول 1957.

(17) كان العراق قد ارتبط مع الاستعمار البريطاني بمعاهدات عام 1930 ومن ثم حلف بغداد 1955 ذلك منع العراق من تقديم أي عون او مساعدة لاية دول عربية تحاول الخروج من فلك السياسة البريطانية، مما انعكس على سمعة العراق العربية واحرج الحكومات المتعاقبة مع شعبها. ينظر: د. مصطفى عبد القادر النجار، سياسات الاحلاف الدولية وموقف العراق منها، مجلة السياسة الدولية، العدد 18 اذار، 1988، ص291.

[18] تأسس حلف بغداد عام1955، وكان يتكون من بريطانيا والعراق وتركيا وايران وباكستان، الهدف منه هو الوقوف بوجه المد الشيوعي في الشرق الاوسط، مقره في العاصمة التركية أنقرة وتعد الولايات المتحدة الامريكية هي صاحبة فكرة انشاء هذا الحلف حيث وعدت بتقديم العون الاقتصادي والعسكري للاعضاء ولكنها لم تشارك فيه بشكل مباشر واكتفت بصفة مراقب، انسحب العراق من الحلف عقب ثورة14 تموز1958. ينظر: جهاد مجيد محي الدين، حلف بغداد، رسالة ماجستير(غير منشورة) كلية الاداب، جامعة عين شمس، 1972.

[19] لطفي عبد الدائم، مواقف الدول العربية من حلف بغداد، ط2، القاهرة، 1969، ص65.

[20] دار الكتب والوثائق ، ملفات البلاط الملكي ، وزارة الخارجية ، رقم الملف 311/4466 اللجنة السياسية البرقية المرقمة 138.

[21] المصدر نفسه

[22] ولد في الناصرية عام 1900، انهى دراسته الابتدائية والثانوية فيها ، وغادر الى بيروت ملتحقاًفي الجامعة الامريكية ودرس العلوم السياسية حتى نال على شهادة الدكتوراه، بعدها عاد الى العراق وعين استاذا جامعياً، بعدها نقل الى ملاك وزارة الخارجية في 19 نيسان 1957 توفي في لندن عام 1994. ينظر: راقية رؤوف الجلبي، سفراء العراق خلال سبعة عقود 1934 –1994، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، آيار 1996، ص 301.

[23] د. قحطان احمد سليمان ، السياسة الخارجية العراقية 14 تموز 1958 – 8 شباط 1963، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2008 ، ص 447.

[24] ولد في القاهرة عام 1898، انهى دراسته الثانوية في مدرسة الخديوي الثانوية، دخل كلية الحقوق جامعة القاهرة، فحصل على شهادة الليسانس في الحقوق، ثم نال شهادة الماجستير في الاقتصاد والعلوم السياسية من انكلترا عام 1925 كان عضوا في اول بعثة دبلوماسية لوزارة الخارجية، عمل ملحقاًبسفارة مصر في برلين حتى وصل الى منصب وزير للخارجية عام 1952 انتخب امين عاماً لجامعة الدول العربية منذ عام 1952 الى ايار 1972 حيث اعيد انتخابة ثلاث مرات عام 1957 وعام 1961 وعام 1967، توفي

في القاهرة في 1/20/ 1992. ينظر: عبد الهادي كاظم الزوبعي ، العراق وجامعة الدول العربية ، بغداد، 1971، ص 33.

(25) د. قحطان احمد سليمان ، المصدر السابق، ص 449.

(26) ولد في بغداد عام 1911، انهى دراسته الثانوية فيها عام 1928ثم التحق بالجامعة الامريكية في بيروت فنال شهادة البكالوريوس في العلوم عام 1932، له دراسات عديدة في الاقتصاد والسياسة في جامعة لندن، عين اول مرة في وزارة الخارجية عام 1934 وقد ندب للعمل مع الوفد العراقي لدى عصبة الامم المتحدة في جنيف ثم اعيرت خدماته الى مجلس الوزراء وعين معاوناً لقسم الامور الخارجية وسكرتيراً لمكتبه الخاص بداية عام 1937 وفي اواخر العام اعيد الى وزارة الخارجية وعين في الممثلية الدائمة لدى عصبة الامم، وفي عام 1938 اعيرت خدماته الى مكتب العمل الدولي لمدة سبع سنوات وبعد عودته الى العراق عام 1946اسندت اليه مديرية العمل والضمان الاجتماعي العامة ثم اعيد الى وزارة الخارجية بوظيفة مشاور عام 1956، عين ممثلا في الامم المتحدة بدرجة وزير مفوض اسندت اليه وزارة الخارجية بعد السابع من شباط عام 1959. اغتيل في بيروت عام 1969. ينظر: محمود فهمي درويش واخرون، الدليل الرسمي للجمهورية العراقية لعام 1960، مطبعة التمدن، بغداد 1960 ، ص 295 .

(27) د. قحطان احمد سليمان، المصدر السابق، ص 448.

(28) ولد في بغداد 1923 انهى دراسته الابتدائية والثانوية فيها وهو ابن السياسي البارز مزاحم الباجه جي ، انهى دراسته الجامعية في الجامعة الامريكية كلية فكتوريا ، وبعد عودته الى العراق شغل وظائف عديدة في وزارة الخارجية ، عين سفيرا في الامم المتحدة وبعد ثورة 14 تموز 1958 عين وزيرا للخارجية في عهد الرئيس عبد السلام عارف بعد ذلك غادر العراق الى دولة الامارات العربية المتحدة وبقي هناك ردحاً من الزمن وبعد عام 2003 عاد الى العراق واصبح عضوا في مجلس الحكم الذي شكلته سلطة الائتلاف المؤقتة في 12 تموز 2003 يقيم حالياً في الامارات . ينظر : مذكرات عدنان الباجه جي ، في عين الاعصار ، بيروت ، 2013.

(29) المصدر نفسه، ص 449وما بعدها.

(30) دار الكتب والوثائق، ملفات مجلس السيادة، رقم الملف 321 ، قرارات مجلس الوزراء لعام 1960، رقم القرار 2، في 22نيسان 1960.

(31) دار الكتب والوثائق، ملفات مجلس السيادة، الملف نفسه، رقم القرار 6 في 27 ايار 1960.

(32) فكرت نامق عبد الفتاح، المصدر السابق، ص 154.

(33) المصدر نفسه، ص 155.

(34) دار الكتب والوثائق، ملفات مجلس السيادة، رقم الملف7/753/، وزارة الخارجية العراقية، ملف قضية عمان.

(35) علي غافل حسن، هاشم جواد ودوره الفكري والسياسي في العراق1911-1972، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ذي قار، 2012، ص80.

(36) المصدر نفسه، ص81.

(37) قحطان احمد سليمان، المصدر السابق، ص449.

(38) اسماعيل البوهلال، المسألة العمانية، مطبعة الازهر، بغداد، 1962، ص64.

(39) هو شقيق الامام غالب بن علي، قام هو وشقيقه بقيادة ثورة ضد الانجليز في الخمسينيات وانتهى به الامر لاجئاً سياسياً حيث كان صلباً في الحق قوي الشخصية توفي عام1994.

(40) قحطان احمد سليمان، المصدر السابق، ص450.

(41) ضم المجلس الوطني لقيادة الثورة كلا من المشير عبد السلام محمد عارف واللواء احمد حسن البكر والمقدم الركن صالح مهدي عماش ، وعلي صالح السعدي ، وطالب حسين شبيب والرائد عبد القادر الحديثي وحميد خلخال والمقدم حردان التكريتي ، وذياب العلكاوي ، وعبد الكريم مصطفى ومنذر الونداوي وطالب خالد الهاشمي ، وعبد القادر عبد اللطيف ومحسن الشيخ راضي ، وسعدون حمادي ، والفريق الركن صبحي عبد الحميد . ينظر : جريدة الوقائع العراقية ، العدد 771 في 18 شباط 1963.

(42) صحيفة الجماهير ، بغداد، العدد 1 ، 12 شباط 1963.

(43) ولد في مدينة الحلة عام 1934 ، اكمل دراسته الثانوية في كلية الملك فيصل الاول ، والثانوية الشرقية في بغداد عام 1951 ، درس الهندسة والاقتصاد في جامعة لندن، في عام 1958 خدم كضابط احتياط في الجيش العراقي وتسرح في 15 نيسان 1959 ، بعدها نفي الى القاهرة لاسباب سياسية وعمل في الصحافة هناك حتى عام 1963 ، حيث عين وزيراً للخارجية عام 1963 بعدها غادر العراق الى القاهرة حتى عام 1966 ، عمل سفيراً في دول عديدة حتى عام 1977 حيث احيل على التقاعد ، توفي عام 1997 . ينظر: جاسم محمد الدوري ، وزراء خارجية العراق ، دراسة وثائقية من ارشيف وزارة الخارجية ، بغداد ، 2001 ، ص 90 وما بعدها.

(44) دار الكتب والوثائق ، بغداد ، رقم الملف 177/ 42130 ، مجموعة وثائق 14 رمضان عروس الثورات ، الوثيقة رقم 18 .

(45) ولد في بغداد عام 1913 ، تخرج من الثانوية في بغداد ودخل كلية الحقوق ، مارس العمل الحقوقي كمدرس في الكلية ومارس المحاماة والقضاء ، كان عضواً في محكمة التمييز في العراق، عمل سفيراً للعراق في لندن عام 1963 واختير نائباًلرئيس الوزراء في حكومة عارف عبد الرزاق عام 1965 ، ثم رئيساً للوزراء . تسلم منصب رئاسة الجمهورية بعد مصرع عبد السلام عارف ثم رئيساً للوزراء في 18 نيسان 1966 ، توفي في بغداد عام 1973 . ينظر : محمد كريم المشهداني ، عبد الرحمن البزاز ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى 17 تموز 1968 ، مكتبة اليقضة العربية ، بغداد، 2002.

(46) ولد في 2 تموز 1903 ، وهو سياسي بريطاني من حزب المحافظين ، شغل مناصب عديدة فقد دخل مجلس العموم عام 1931 وبقي فيه لمدة ستة سنوات ، وفي عام 1940 اصيب بمرض السل الفقري وتم تجميد حركته لمدة عامين . وفي عام 1950 استعاد مقعده في مجلس العموم ، اصبح وزيرا للخارجية عام 1960 ، توفي في لندن عام 1995 . حليم نهري ، بريطانيا والشرق الاوسط، ط2، مكتبة مدبولي ، 2001، ص 155.

(47) اديث ، بنيروز ، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915-1975 ، ترجمة عبد المجيد القيسي ، الدار العربية للموسوعات ، ط1 ، بيروت ، 1998، ص 87.

(48) المصدر نفسه

(49) ولد في بغداد عام 1929 ، انهى دراسته الثانوية في الاعدادية المركزية في بغداد، بعدها دخل كلية الحقوق وحصل على شهادتها ، عين في وزارة الخارجية كمشاور قانوني بعدها تدرج في السلك الخارجي حتى وصل الى درجة وزير مفوض، عين مندوباً للعراق في جامعة الدول العربية في عام 1963 ، احيل على التقاعد بعد 17 تموز 1968 . ينظر : راقية رؤوف الجلبي ، المصدر السابق، ص 307.

(50) ولد في بغداد عام 1920 ، انهى دراسته الثانوية فيها ، ثم سافر الى بيروت ليلتحق بالجامعة الامريكية هناك ،حصل على شهادة الدكتوراه في الادب الانكليزي بعد عودته الى العراق عين وكيلا لوزارة المعارف ، ثم نقلت خدماته الى وزارة الخارجية بعد احداث 8 شباط 1963 ، وعين مندوباًدائماً للعراق لدى الامم المتحدة . ينظر : المصدر نفسه ، ص 305.

(51) هي جزر عربية اقدمت ايران على احتلالها في 30 تشرين الاول 1971 ، فجزيرة طنب الصغرى والكبرى كانت تابعتين لامارة راس الخيمة وابو موسى كانت تتبع امارة الشارقة ، وكان هذا الاحتلال قبل ايام من استقلال الامارات العربية المتحدة عام 1971 ينظر خليل برهان الدين ، الجذور العربية للجزر العربية الثلاث ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي 2005 ، ص321.

(52) علي شلال المياحي ، الدور البريطاني والامريكي في انقلاب 8 شباط الاسود ، ط2 ، دار الصياد ، بيروت ، 2004،ص 95.

(53) ابراهيم هاشم معضد ، وزارة الخارجية العراقية 1958-1968 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الاساسية ،الجامعة المستنصرية، 2011، ص 98.

(54) علي شلال المياحي ، المصدر السابق، ص 96

(55) ولد في محلة الكرخ في بغداد عام 1920 ، اكمل دراسته الابتدائية والثانوية في بغداد ، التحق بالكلية العسكرية عام 1937 ، ساهم في حركة رشيد عالي الكيلاني عام

1941 ، واشترك في حرب عام 1948 في فلسطين كان من الضباط الاحرار وخطط مع عبد الكريم قاسم لثورة 14 تموز 1958 واذاع البيان الاول للثورة ، اصبح رئيساً للجمهورية بعد 8 شباط 1963 . توفي في حادث سقوط طائرته في 13 نيسان 1966 . ينظر : ناصر علوان الوائلي ، عبد السلام عارف ودوره السياسي والعسكري حتى عام 1966 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، المعهد العالي للدراسات السياسية، الجامعة المستنصرية ، 2005.

Abstract

The history of Oman is worthy of study and verification because of the pioneering role played by Oman in resisting the European invasion. The history of Oman is worthy of study and verification because of the pioneering role played by Oman in resisting the European invasion. Of the Arabian Gulf, which made Oman the Arab resistance center.

In the royal era, the political decision was not in the hands of the Iraqi government, but was in line with the British foreign policy. This was due to several reasons, most important of which were the treaties and alliances with which Iraq was associated with Britain, which included Iraqi foreign policy And paralyzed.